إقتصاد

الأزمة تتعمّق في لبنان والتضخم إلى 270%
خالد: علينا تنفيذ إستراتيجيات حكيمة لإدارة الدين

هل تكون ورشة انتشال اقتصاد لبنان من القعر بعيدة المنال؟ قد يكون الامر كذلك، لأن التجارب اثبتت ان لا ارادة ولا نية لاطلاق هذه الورشة التي تحتاج الى قرار سياسي وسلطة متجانسة والى خطة موضوعية وجدية. كل هذه الشروط غير متاحة الى اليوم، اذ يبقى التخبط سيد الاجراءات الارتجالية التي ترقع ولا تصلح

مسؤولة الشؤون الاقتصادية ومنسقة مشروع تحسين المنافسة وحماية المستهلك في "الاسكوا" نتالي خالد.

يستلزم الحد من التضخم الحفاظ على استقرار سعر الصرف، هذا ما اكدته لـ "الامن العام" مسؤولة الشؤون الاقتصادية ومنسقة مشروع تحسين المنافسة وحماية المستهلك في "الاسكوا" نتالي خالد.

■ هل نجحت عملية دولرة الاقتصاد، وهل كانت الخطوة ضرورية في ظل التفلت الحاصل في السوق؟

□ شهد لبنان منذ العام 2019 انهيارا اقتصاديا صنفه البنك الدولي ضمن اسوأ الانهيارات في العالم. وبحسب صندوق النقد الدولي، وصل التضخم الى ارقام ثلاثية حتى النصف الاول لعام 2023، وخسر البنك المركزي ثلثي احتياطاته من النقد الاجنبي. بعد الانخفاض الكبير في سعر الصرف في الربع الاول من عام 2023، زادت الدولرة النقدية وتسارع التضخم الى 270% على اساس سنوي في نيسان 2023. ويقدر اتساع العجز المالي الى 5% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2022، بسبب انهيار الايرادات. في خضم هذا الانهيار، خصوصا تفلت سعر صرف الليرة، لجأت السلطات في لبنان الى دولرة الاقتصاد للاهداف الاتية: ضمان الاستقرار النقدي والمالي، توفير سيولة نقدية اكبر وتفادي الانهيار المالي الكامل، استخدام الدولار الاميركي كعملة رئيسية في الصفقات التجارية والمالية، مما سيحد من التقلبات النقدية ويساهم في تحسين الثقة في النظام المالي اللبناني. وفي حين نجحت السلطات في تثبيت سعر الصرف على عتبة 89000 ليرة، لم يلحظ المستهلكون تحسنا في القدرة الشرائية. كما لا يزال الاقتصاد اللبناني يسجل ركودا بسبب الضعف الشديد في توافر العملة الصعبة مع ارتفاع الطلب عليها، والنسبة المتدنية من المواطنين الذين يتقاضون رواتب بالعملة الصعبة (اقل من 5%)، وضعف الايرادات التي تحصلها الدولة، وغياب الاستثمارات الاجنبية.

■ ما هي نسبة ارتفاع التضخم بالدولار، وما هي اسبابه الداخلية والخارجية وتاثير كل منهما؟

□ يقدر البنك الدولي الاقتصاد النقدي المدولر بنحو 9.9 مليارات دولار او 45.7 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، وفقدان الليرة اللبنانية اكثر من 98 في المئة من قيمتها. كما اظهرت دراسة مؤشر اسعار الاستهلاك الصادرة عن ادارة الاحصاء المركزي، بلوغ معدل التضخم السنوي 221.3% عام 2023. تتمثل الاسباب الداخلية بالتأخير في الاصلاحات مما يبقي الثقة متدنية مع ازدياد الدولرة النقدية للاقتصاد، وانتقال النشاط الاقتصادي الى القطاعات غير الرسمية مما يزيد من تعقيد تحصيل الايرادات المالية، واستمرار مصرف لبنان المثقل بالخسائر التي لم تعالج وانعدام الصدقية في خسارة الاحتياطات الدولية، فضلا عن ازدياد وتيرة الهجرة خصوصا بين المهنيين والقوة الفاعلة مما يقوض النمو في المستقبل، وانعدام الاستثمار الخارجي، وفقدان البنوك دورها في تقديم الائتمان في شكل مجد وهادف، من دون اغفال تعطل المؤسسات وعدم القدرة على سن القوانين الاصلاحية التي ستساعد في استرجاع الثقة في كل مؤسسات الدولة والقطاعات. الاسباب الخارجية تتمثل بالتوترات الدولية (كالحرب في اوكرانيا) التي اثرت على سلاسل الامداد مما رفع اسعار المواد الاستهلاكية وتكاليف الشحن، الحرب على غزة والتوترات في الجنوب اللبناني. ويتوقع وفق تقديرات اصدرها البنك الدولي في تشرين الاول 2023، ان يشهد الاقتصاد انكماشا عام 2023، ويعزى ذلك اساسا الى تأثر الانفاق السياحي بصدمة كبيرة. ويرجح ان يتراوح معدل انكماش الناتج المحلي الاجمالي الفعلي بين 0.6-% و 0.9%-، اعتمادا على حجم الصدمة التي سيتعرض لها القطاع السياحي بسبب الحرب الدائرة. اضف الى ذلك، عدم بدء المفاوضات مع الدائنين الخارجيين لاعادة هيكلة الديون الخارجية.

■ الم يسبب التضخم بالدولار زيادة التوترات الاقتصادية والاجتماعية؟

□ سجل معدل البطالة الذي يقيس نسبة الاشخاص العاطلين من العمل في قوى العمل الاجمالية، ارتفاعا غير مسبوق حتى عام 2022 ليصل الى نحو 30%. ويشير البنك الدولي الى ان لبنان احتل المرتبة الاولى في قائمة البلدان الاكثر تأثرا بارتفاع اسعار المواد الغذائية في الربع الاول من عام 2023، اذ وصلت الزيادة الى 350% على اساس سنوي في نيسان 2023، مما فاقم الوضع الاقتصادي للفئات الفقيرة والمحتاجة. هناك علاقة وثيقة بين انتشار الجرائم والظروف الاقتصادية السيئة، مثل التضخم والفقر والبطالة، وتدهور القدرة الشرائية. وتؤدي تلك الظروف الى عدم قدرة المواطن على تلبية احتياجاته الاساسية ومتطلبات عائلته في شكل لائق، مما يدفع بعض الافراد الى اللجوء الى الجريمة كوسيلة لتحقيق الدخل او لتلبية حاجاتهم اليومية. وافادت الدولية للمعلومات بارتفاع معدلات الجرائم منذ بدء الازمة الاقتصادية في اواخر عام 2019، والمتمثلة بسرقة السيارات وجرائم القتل والسرقة وحالات الانتحار. تسارع ازدياد حوادث الاختطاف لاغراض الفدية من 12 حادثا الى 50 اي بزيادة 316.7%، او متوسط زيادة سنوي يبلغ 38 حادثا عن العدد السابق (حتى نهاية 2022).

■ هل ادى التضخم الى تراجع الثقة نهائيا في الاقتصاد الوطني، مما ولد تحديات اكبر مثل التضخم غير المضبوط الى حد الفوضى؟ ◄

مقال

تجّار مال القبّان
أضاعوا الأوزان

يمثل التضخم تحديا كبيرا للاقتصاد اللبناني، ويمكن ان يكون للمستوردين والتجار دور محوري في زيادة نسبة التضخم بالدولار في السوق اللبنانية، والتي وصلت على ما يقوله بعض الخبراء الى نسبة 40%. ويمكن لهؤلاء ان يساهموا في زيادة التضخم عن طريق رفع الاسعار على السلع والخدمات التي يقدمونها، سواء كان ذلك بسبب ارتفاع تكلفة الواردات او بسبب ارتفاع سعر الدولار او زيادة الارباح. كما يمكنهم استغلال تقلبات سعر الصرف لتحقيق ارباح اضافية عن طريق زيادة الاسعار مضاعفة عند الحديث عن زيادة الاجور في القطاعين العام والخاص، او عند زيادة الضرائب والرسوم بصورة عامة او خاصة، وفي شكل غير مبرر في كل مرة عندما يحدث ارتفاع في سعر الدولار. قد يقوم بعض المستوردين والتجار بممارسة التجارة غير الشرعية، مثل التهرب الضريبي او التهرب من الجمارك، وهو امر بات واضحا للجميع من دون ان تتحرك السلطات المسؤولة لوقف هذا التصرف. لكن، لاسباب مجهولة عند البعض ومعلومة لدى البعض الاخر، يستمر الحبل على غاربه وتبقى السلة المالية "مفخوتة"، مما يؤدي الى زيادة التضخم بشكل غير مشروع.

كذلك يمكن لبعض المستوردين والتجار التلاعب بالعرض والطلب على السلع لتحقيق ارباح اضافية، مما يؤدي الى زيادة في الاسعار من دون مراعاة المصلحة العامة.

في بعض الحالات، وهي كثيرة طبعا، قد يقوم بعض التجار باحتكار بعض السلع الاساسية، مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها وارتفاع اسعارها.

هذا غيض من فيض، لكن للحد من هذه التأثيرات السلبية، يجب ان تتخذ الحكومة اجراءات فعالة لرصد انشطة المستوردين والتجار ومراقبتها، وتطبيق القوانين والتشريعات الضرورية لضمان التجارة العادلة وحماية حقوق المستهلكين والحد من التضخم غير المبرر. من بين هذه الاجراءات رصد الاسعار بانتظام، وتحليل البيانات المتاحة لتحديد اي ارتفاعات غير مبررة في الاسعار، واتخاذ الاجراءات اللازمة بما في ذلك توجيه التحقيقات وتطبيق العقوبات على المخالفين، والتوقف طبعا عن الاعلان فولكلوريا عن تسطير محاضر ضبط في حق المخالفين والتي "لا تغني ولا تسمن من جوع".

كما يجب تشديد الرقابة على الجمارك، وتعزيز التفتيش والرقابة على البضائع المستوردة لمنع التهرب الضريبي والتجارة غير الشرعية، وتطبيق العقوبات على المخالفين وعدم "قب الباط" لهذا وذاك من "القبضايات"...

في المقابل، على الادارات الرسمية المعنية تعزيز تطبيق القوانين المتعلقة بالتجارة وحماية المستهلكين، مثل قانون حماية المستهلك وقوانين منع التهرب الضريبي والاحتكار.

لا بد ايضا من تعزيز الشفافية في انشطة التجار والمستوردين من خلال فتح البيانات والمعلومات المتعلقة بالاسعار والمخزونات والمعاملات التجارية للجمهور، وهو حلم من احلام ابليس في الجنة، لكنه امر ضروري...

الامر المهم ايضا هو تعزيز المنافسة العادلة في السوق من خلال دعم وتشجيع المنافسة بين الموردين والتجار لضمان توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة وجودة عالية.

بالتأكيد، هذه الممارسات السلبية يمكن ان تزيد من ضغوط التضخم على الاقتصاد اللبناني وتؤثر سلبا على المواطنين والقطاع الاقتصادي بشكل عام. لكن لتقليل هذه التأثيرات، فان اقصى طموحات المواطن اليوم هو ان يرى تنفيذ الاجراءات وتنسيق الجهود بين الجهات المعنية لتحقيق مراقبة فعالة، وحماية المستهلكين من تأثيرات التضخم بالدولار والممارسات غير القانونية التي قد تزيد منه، وحتى لا يقال بأن تجار مال القبان اضاعوا الاوزان...

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ □ وفق ما اوردته الادارة المركزية للاحصاء، ادى معدل التضخم الكبير في لبنان البالغ 221.3% عام 2023 الى تحديات اقتصادية. فيما لاحظت الاونكتاد ان التضخم المفرط والازمة الاقتصادية افضيا الى ردع الاستثمارات الاجنبية في شكل كبير، اذ انخفض من 2.6 مليار دولار عام 2018 الى 485 مليون دولار عام 2022. كما ادى التضخم الجامح الى ارتفاع الاسعار، مما تسبب بتاكل القوة الشرائية للمواطنين وتعزيز بيئة من عدم اليقين الاقتصادي. وادى انهيار القطاع المصرفي الى زيادة انعدام الثقة في الاقتصاد الوطني والنظام المالي، مما فاقم التوترات الاجتماعية وساهم في زيادة معدلات الجريمة. كما تواجه الشركات ارتفاعا في تكاليف التشغيل، مما يحد من ارباحها واحتمالات التوسع. لذلك، يواجه لبنان ازمة متعددة الوجوه، حيث يتغلغل التضخم في مختلف القطاعات، مما يستلزم اتخاذ تدابير عاجلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة ثقة المستثمرين ومعالجة الاثار السلبية على كل من الشركات والمواطنين.

■ ما هي السياسة النقدية والمالية الفاعلة للحد من التضخم بالدولار؟

□ ابرز السياسات النقدية والمالية للحد من التضخم هي:

• الحفاظ على استقرار سعر الصرف لاعتماد لبنان على المعاملات المقومة بالدولار، من هنا يأتي دور السلطات باعتماد سياسات تحافظ على هذا الاستقرار من دون الحاجة الى الطلب من المصرف المركزي بالتدخل الدائم في الاسواق.

• ادارة احتياطات العملات الاجنبية بفعالية التي تعد امرا ضروريا. وينبغي على البنك المركزي اعطاء الاولوية لبناء الاحتياطات وحمايتها لتعزيز الثقة في العملة وتخفيف الضغوط التضخمية.

• ادارة الدين عبر تنفيذ استراتيجيات حكيمة لادارته، مثل اعادة الهيكلة او اعادة تمويل التزامات الديون، ما يخفف الضغوط المالية ويقلل التوقعات التضخمية.

• الاصلاحات الهيكلية، اذ تشكل معالجة نقاط الضعف الهيكلية الاساسية في الاقتصاد ونظام الحوكمة امرا مهما لادارة التضخم على المدى الطويل. ويمكن ان تعمل الاصلاحات الرامية الى تحسين الادارة وتمتين القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد، على تعزيز الانتاجية وتقليل الاعتماد على الواردات، وبالتالي تخفيف الضغوط التضخمية.

• شبكات الامان الاجتماعي، غالبا ما تؤدي الازمات الاقتصادية الى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والفقر. ومن شأن تنفيذ شبكات الامان الاجتماعي المستهدفة، مثل برامج التحويلات النقدية، ان يخفف من الاثر السلبي للتضخم على الفئات السكانية الضعيفة ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي.

• نظرا الى خطورة الازمة الاقتصادية في لبنان، يمكن المساعدات الدولية والدعم من المؤسسات المتعددة الطرف ان تلعب دورا حيويا. ان الحصول على حزم المساعدات المالية والمساعدة الفنية، يمكن ان يوفر الموارد والخبرات التي تشتد الحاجة اليها لتنفيذ تدابير فعالة للسيطرة على التضخم.

■ الا يعتبر دور المستوردين والتجار محوريا في زيادة نسبة التضخم بالدولار وعلى ماذا يقوم هذا الدور؟

□ بحسب المعهد اللبناني لدراسات السوق في عام 2023، لامست كلفة الاستيراد في لبنان 19 مليار دولار. لذلك، يعتبر دور المستوردين والتجار محوريا في زيادة نسبة التضخم بالدولار في لبنان. ويقوم هذا الدور على عوامل منها:

• التكاليف الزائدة: قد يزيد المستوردون والتجار الاسعار بشكل مفرط لتعويض تكاليف الشراء بالدولار وارتفاع اسعار الصرف وكلفة الشحن، ما يؤدي الى زيادة التضخم.

• التلاعب بالاسعار: قد يقوم بعض التجار بالتلاعب بالاسعار والاحتكار واستغلال الطلب العالي على المنتجات الاساسية لزيادة ارباحهم، مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وتسارع التضخم.

• الوساطة والعمولات: يمكن ان تزيد العمولات والرسوم التي يفرضها التجار والوسطاء على المعاملات التجارية من تكاليف السلع والخدمات، مما ينعكس سلبا على الاسعار ويزيد من التضخم.

• ضعف الرقابة والتفتيش: قد يستغل بعض المستوردين والتجار الفجوات في نظام الرقابة والتفتيش لتهريب السلع وتهريب الاموال، مما يساهم في زيادة الطلب على الدولار وتفاقم التضخم. ايضا، يستفيد التجار من الضعف في انفاذ القانون.

• وجود تواطؤ بين التجار لاحتكار وتحديد سعر السلع الاساسية.

للحد من هذه الظواهر، من المهم تعزيز الرقابة والتفتيش على نشاطات المستوردين والتجار، وتعديل نظام العقوبات وتطبيقه على المخالفين، مع تعزيز الشفافية في عمليات الاستيراد والتصدير لتقليل الفساد وتحسين البيئة التجارية.

■ ما هي الاجراءات الفعالة لضبط نشاط المستوردين والتجار لحماية المستهلك؟

□ تشمل الاجراءات الفعالة لمراقبة نشاط المستوردين والتجار وضبطهم لحماية المستهلك:

• تشديد الرقابة والتفتيش بزيادتهما دوريا على نشاطات المستوردين والتجار للتحقق من تطبيقهم للقوانين المتعلقة بالتجارة وحقوق المستهلك.

• دعم سلطات حماية المستهلك فنيا وبشريا لتفعيل دورها الرقابي.

• الفحص والتحليل الفني للبضائع المستوردة للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية وضمان جودتها وسلامتها.

• تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الجهات الحكومية المعنية بالرقابة والتفتيش لتعزيز فعالية عمليات المراقبة.

• تطبيق العقوبات الرادعة على المستوردين والتجار الذين يخالفون القوانين، بما في ذلك غرامات مالية وسحب التراخيص والمساءلة القانونية.

• توفير اليات للشكاوى والبلاغات بتوفير اليات سهلة وفعالة للمستهلكين لتقديم الشكاوى والبلاغات ضد الممارسات غير القانونية للمستوردين والتجار، مع ضمان السرية والحماية للمبلغين. كما يجب تفعيل دور محكمة حماية المستهلك المنصوص عليها قانونا.

• تثقيف المستهلكين عبر توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم وكيفية التحقق من جودة المنتجات والخدمات، من خلال حملات توعية وتثقيفية تنظمها الحكومة والجمعيات الاستهلاكية.

ع. ش